مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٩٧ ـ ٢١٣)

لافون : قضية اخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني

عبد الرحيم حسين
مجلة الثقافة العالمية
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
الكويت

تلعب بعض القضايا التي تصنف أحياناً على أنها فضائح أخلاقية دورها في إنهاء الحياة السياسية لبعض المسؤولين والبارزين في التاريخ، وتظهر فضيحة ووترغيت الأميركية التي انهت الحياة السياسية للرئيس نيكسون في أغسطس ١٩٧٤ مثلاً صارخاً في عصرنا الذي نعيشه ولكن مثل هذه القضايا غالباً ما تحمل في ثناياها أبعاداً أخرى تظهر الصراعات بين شرائح الحزب الحاكم وتوجهات قياداته العليا السياسية.

تعتبر قضية لافون التي شهد الكيان الصهيوني بدايتها عام ١٩٥٤ واحدة من هذه القضايا عندما أظهرت هذه القضية إصرار دافيد بن جوريون ومؤيديه على العدوان والتوسع كما أظهرت سعي الصهيونية الدائم إلى الارتباط بالقوى الاستعمارية الأقوى في العالم، من أجل التآمر على الطموحات الوطنية للأمة العربية وتحقيق أهداف توسعية باستخدام الوسائل العسكرية وصراعاتها (حول هذا الارتباط) داخل حزب المابای الذي حكم الكيان الصهيوني منذ نشأته عام ١٩٤٨ وحتى مايو ١٩٦٧ وكان قوة سياسية أساسية مشاركة في الحكم تارة ومعارضة له أخرى منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، وبين الفينة والأخرى تتكشف أبعاد وأسرار جديدة لهذه القضية كان آخرها ما نشره ستيفن جرين في كتابه الانحياز والتي سنشير إليها في موضعها من المقال.

لقد لعب أكثر من شخص دوراً أو أدواراً في هذه القضية وكان كل واحد منهم يمثل اتجاهاً ورمزاً لظاهرة معينة متصارعة مع غيرها.

وقد أوردنا تعريفاً بهم في نهاية البحث.

بداية القضية:

شكل العدو الصهيوني في عام ١٩٤٨ وحدة مخابرات عسكرية مهمتها القيام بعمليات خاصة (تخريبية) في الأقطار العربية. وكانت عند بداية تشكيلها مرتبطة بوزارة الخارجية ثم تحولت إلى وزارة الدفاع الصهيونية[١] وأصبحت تابعة لمؤسسة الاستخبارات العسكرية الصهيونية (موديعين) آنذاك التي كان يرأسها الكولونيل بنيامين جبلي. ويبدو أن الوحدة استطاعت أن تجند منذ عام ١٩٥١ مجموعة من اليهود في مصر للعمل معها[٢] وأصبح لهذه المجموعة مسؤول مباشر في القاهرة، وكما يبدو من تسلسل الأحداث أن الكولونيل نوري عثمان المسؤول عن التجسس المضاد في مصر آنذاك كان متحسباً لوجود هذه الوحدة ونشطا في البحث عن نشاطاتها.

وفي النصف الثاني من يوليه ١٩٥٤ فوجئت سلطات العدو الصهيوني، وخاصة موسى شاريت رئيس الوزراء وكذلك لجنة الدفاع في الكنيست، المسؤولة عن إعطاء الأوامر بتنفيذ العمليات العسكرية خارج اسرائيل، بالقاء السلطات المصرية القبض على أحد عشر شخصاً من أفراد المجموعة وفرار اثنين هما المسؤولان عنها خارج مصر. بينما كانوا يحاولون القيام بعمليات تخريبية في القاهرة والاسكندرية ضد المنشآت الأميركية والبريطانية، وكان الهدف الصهيوني من وراء ذلك كما هو شائع حتى الآن احراج حكومة الثورة المصرية واظهارها بمظهر العاجز عن حماية أمن البلاد وتعكير العلاقات بين جمال عبد الناصر والغرب [٣] وعرقلة تنفيذ جلاء البريطانيين عن منطقة قناة السويس خشية من تغير ميزان القوى في المنطقة ضد الكيان الصهيوني.

وعندما قدم أفراد المجموعة للمحاكمة في ١٩٥٤/١٢/١١ بمصر ثبتت إدانتهم وصدرت في ١٩٥٥/١/٣١ أحكام بالسجن على ثمانية منهم، والأعدام على إثنين هما د. مرزوق، صمويل عازار، أما الحادي عشر فكان قد انتحر قبل المحاكمة[٤] . وتمكن قائد المجموعة (ايلاد) ومساعده من الفرار خارج مصر.

ارتفعت أصوات داخل الكنيست الصهيوني وداخل حزب المباي والهستدروت مطالبة بمعرفة حقيقة ما جرى وتحديد المسؤولية عن إعطاء الأوامر بالتخريب. وبناء على هذه المطالبة وبأمر من موسى شاريت شكلت لجنة للتحقيق في ديسمبر ١٩٥٤ لم تنته إلى قرار صريح. ولكن تشكل لديها انطباع- دون إثبات قاطع- من خلال الوثائق التي اطلعت عليها آنذاك أن لافون وزير الدفاع هو المسؤول عن إعطاء الأمر بالتخريب [٥] معتمدة على أقوال ضابط

المخابرات (الكولونيل جبلي) الذي أصر على أنه نفذ العملية بناء على أمر شفوي من لافون نفسه [٦]، وعلى تقرير بتاريخ ١٩٥٤/١١/١ مقدم من الضابط نفسه إلى رئيس الأركان آنذاك موسى دايان جاء فيه أن العملية نفذت بناء على أوامر لافون مباشرة [٧] وبدون علم أي جهة أخرى لا رئيس الأركان ولا رئيس الوزراء آنذاك (موسى شاريت). ولكن لافون أصر على أن الضابط (الكولونيل جبلي) هو الذي أمر بتنفيذ عمليات التخريب على مسؤوليته[٨] وكان رأي لجنة التحقيق «في التحليل النهائي، أننا نأسف بأننا لم نكن قادرين على إجابة الأسئلة التي وضعها رئيس الوزراء أمامنا. يمكننا القول فقط بأننا غير مقتنعين بأن الكولونيل جبلي لم يتسلم أوامر من لافون، كما أننا غير متأكدين بأن وزير الدفاع أعطى فعلاً الأوامر المنسوبة إليه إلى جبلي[٩] وانتهى الأمر في تلك المرحلة باستقالة لافون من وزارة الدفاع (أو إقالته بأمر شاريت) في فبراير ١٩٥٥ وتعيينه سكرتيراً للهستدروت، ونقل الضابط جبلي من مركزه مع عودة دافيد بن جوريون إلى رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع وبقاء كل من موسى دايان وشمعون بيريز في منصبيهما.

والسؤال هنا هل كان الانضباط العسكري مفقوداً في المؤسسة العسكرية الصهيونية؟ وهل كانت الجرأة الأدبية منعدمة؟ أم أن الأمر حمل في طياته أموراً أخرى؟

الخلافات الشخصية:

إن الأزمة الأخلاقية التي ظهرت حول «من أعطى الأمر بالتخريب» لم تبدأ فجأة ولكنها كانت كامنة في الأحداث التي سبقتها؛ فعلى المستوى الشخصي ذكر موسى دايان أن خلافه مع لافون بدأ عام ١٩٤٩- عندما كان دايان قائداً للجبهة الجنوبية وعندما كان لافون سكرتيراً للهستدروت- حول طرد أهالي مدينة المجدل العربية عندما اصرّ دايان على طردهم جميعاً وأيده دافيد بن جوريون في ذلك بينما طالب لافون بابقاء عمال النسيج كي يستفاد منهم [١٠] وانتصر أخيراً رأي دايان، وظهر الخلاف بينهما ثانية حول مهمات وحدة العمليات الخاصة التي سبق ذكرها عندما يصبح لافون وزيراً للدفاع ودايان رئيساً للأركان فقد حذر دايان الضباط من محاولات لافون في استخدامها لأنه كان يؤيد في تلك الفترة اجراء عسكرياً ضد مصر ومارس سلطات دكتاتورية في الجيش بما في ذلك الحصول على أنواع السلاح [١١]. وكان لافون يرفض صلاحيات موسى شاريت كرئيس للوزراء وينظر إليه كوزير للخارجية فقط. ولم يقدم له التقارير عن حوادث الحدود مع الأقطار العربية [١٢]. وقد ذهب بن جوريون إلى

تأييد دايان في اتهامه لافون بالدكتاتورية وأورد رسائل من موسى شاريت رئيس الوزراء آنذاك موجهة إلى لافون تثبت رأيه. ففي رسالة بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٤ وجه شاريت رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالنيابة (حيث كان بن جوريون في اجازة) رسالة إلى لافون طلب فيها إبلاغه بأي عملية خطيرة تتم ضد الأقطار العربية. وفي رسالة أخرى من شاريت بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٥ إلى لافون ذكر فيها أن تقارير الأمن لا تصله كما ينبغي وتجري الأمور دون علمه ويسمع بأمور ويقرأ عنها لا معرفة له بها. وطالب بضرورة إبلاغه الحقائق قبل كشفها [١٣]. وقد لخص شاريت في مذكراته العلاقات بين القيادات العسكرية آنذاك بكلمات واضحة محددة «لم أكن أتصور فقط أننا يمكن أن نصل إلى مثل هذه الحالة المفزعة من العلاقات المسمومة: إظهار الكراهية والحقد علناً والخداع المتبادل في قمة وزارتنا المجيدة (الدفاع)[١٤].

السنوات الصعبة (التمهيد للعدوان الثلاثي):

هذا على مستوى المؤسسة العسكرية وأما على مستوى الكيان الصهيوني نفسه فقد عاش هذا الكيان في الفترة ما بين ١٩٥٣- ١٩٥٦ سنوات صعبة عندما قطعت العلاقات الدبلوماسية بينه وبين الاتحاد السوفياتي في فبراير ١٩٥٣ وحوكم أطباء يهود في روسيا بتهمة تسميم المرضى، وانتهت الهجرة الجماعية اليهودية التي شهدها الكيان الصهيوني في الفترة ما بين ١٩٤٨- ١٩٥٢ وتحولت إلى خيط رفيع بدلاً من ذلك [١٥]. وأحست «إسرائيل» بالعزلة وبدأت تسعى للحصول على السلاح من الولايات المتحدة الأميركية [١٦]. ومع بداية هذه الفترة الصعبة مارس الكيان الصهيوني سياسة عدوانية جديدة ضد الأقطار العربية وضعها بن جوريون قبل استقالته من وزارة الدفاع في ديسمبر ١٩٥٣ عندما أخذ اجازة أمضاها في كيبوتز سدي بوكر في النقب جنوب فلسطين درس فيها متطلبات الكيان الصهيوني العسكرية وقدم برنامجاً بذلك إلى الحكومة وأقرته [١٧].

وظهرت آثار هذه السياسة الجديدة مباشرة، وأشرف على تنفيذها رئيس الأركان موشي دايان الذي عينه بن جوريون قبل مغادرته وزارة الدفاع في آخر قرار وزاري وقعه آنذاك[١٨]. حين بدأت سلسلة الاعتداءات الصهيونية على الأقطار العربية (بعد فترة من الهدوء النسبي منذ عام ١٩٤٨) بشن غارات مفاجئة أشهرها الهجوم على قرية قبية في الضفة الغربية (اكتوبر ١٩٥٣) وفي هذه الغارة تبادل بنحاس لافون وبن جوريون الاتهامات حول

إعطاء الأوامر بالاعتداء على قبية وتساءل شاريت وقتها عن جدوى هـذه الغارة وتبعتها الغارة على محطة سكة حديدة غزة ومـا نتج عنهـا من نسف عربـة محملة بالجنـود في فبرايـر ١٩٥٥. ونـلاحظ هنا أن دايـان ودافيد بن جـوريون ومعهـا شمعون بـيريز هم الـذين بدأوا الأعـمال الاستفزازية والعـدوانية ضـد مصر والأردن ولا نلاحظ أي دور لبنحـاس لافون الـذي وصفه دايان بالعدوانية ووصفه بن جوريون بالدكتاتورية العسكرية وهو أمر يتعـارض مع الاتهـامات السابقة الموجهة ضد لافون.

وخلال هذه الفترة السابقة «أحس دافيد بن جـوريون أثنـاء غيابـه عن الوزارة بضعف الأمن الوطني في الكيان الصهيـوني ولاحظ تدهـور وضع البـلاد عامـة ووضع حـزب المابـاي الــذي يقـود العمــل الصهيـوني خــاصــة كــما رأى نقص الانضبــاط في دوائــر الحكومـة والسهتدروت[١٩]. وهي عبارات نقد موجهة مباشرة إلى شاريت رئيس الوزراء ولافـون وزير الدفاع وفيها تعميم لواقع كان المجتمع الصهيوني يعيشه. وفيها تـأييد لـرأي شاريت السـابق عن الحالة المفزعة التي وصلت إليها المؤسسة العسكرية.

وإذا ما تذكرنا أن بن جوريون وضع سياسة عدوانية جديدة قبل مغادرته وزارة الـدفاع فإن تصريحه هذا لا يعدو كونه تغـطية لسيـاسته الجـديدة وتـبريراً لضرورة عـودته إلى الـوزارة لتنفيذها.

أكثر من فضيحة :

ظهرت قضية «لافون» التي طويت على عجل وراح ضحيتهـا لافون نفسـه متجرعـاً المرارة إلا أن فضـائح أخـرى منها فضيحـة عامـوس بن جوريـون الأخـلاقيـة. وهـو ابن دافيـد بن جوريون الأكبر الذي كان يعمل مديراً للشرطة في الكيان الصهيوني، وانتهت بإقـالة عـاموس بعد أن تركت أول ظلال من الشك عـلى شخصية بن جـوريون الأب، كـما ظهرت فضيحـة قيادة حزب المابـاي نفسه أثناء الحرب العالمية الثانية واتهام قياداته بالتآمر مع النازيين عـلى قتل يهود المجر وذلك عندما أشار جرين وايلد أحد أعضاء منظمة الارغون عـلى صفحات نشرات خاصة كان يطبعها ويوزعها إلى دور الدكتور يسرائيل كستنر (ممثل حزب المابـاي ورئيس لجنة إنقاذ اليهود المجر خلال الحرب العالمية الثانية) التآمري مع الضباط النازيين من أمثال ايخمان، بيشر، كرومي ومساعدتهم على قتـل يهود المجـر مقابـل انقاد عـدد محدد من أقـربائـه وبعض القيادات الصهيونية المسؤولة هناك.[٢٠]

مما أثار التساؤل داخل الكيان الصهيوني عن دور حزب المباي وقياداته ومدى صلاحيتهم للحكم، كما أثارت هذه القضية وضعاً داخلياً متفجراً ضد بن جوريون نفسه.

تأزم الموقف :

رافق هذه الأوضاع الداخلية المتردية أمران زادا من صعوبة السنوات التي أشار إليها أبا إيبان:

الأول: تنامي مركز مصر السياسي العالمي وتصاعد زعامة جمال عبدالناصر بين الأقطار العربية ودول عدم الانحياز وظهر ذلك واضحاً في مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز في ابريل ١٩٥٥.

ويرى بعضهم أن مؤتمر باندونج كان منعطفاً تاريخياً إن لم يكن سياسياً في المنطقة العربية بسبب ما نتج عنه من بداية علاقات بين عبد الناصر والمعسكر الاشتراكي خلال جلسات المؤتمر أبرزها لقاء عبد الناصر مع شو ان لاي رئيس وزراء الصين آنذاك وتطور هذه العلاقات إلى عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر مما أوجد في نظر الصهيونيين إخلالاً واضحاً بالتوازن العسكري ضد مصلحة الكيان الصهيوني.

الثاني: الخلاف الحاد على الصعيد الداخلي الصهيوني بين دافيد بن جوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع وبين موسى شاريت وزير الخارجية حول قضية العلاقات الصهيونية العربية. وقد أشار إلى هذا الخلاف شاريت نفسه بعد اعتزاله السياسة في محاضرة ألقاها في نوفمبر ١٩٥٧ بمعهد بيت بيرل للدراسات العمالية الصهيونية عندما ذكر صراحة أنه كان ينبغي التخفيف من الحوادث على الحدود في الفترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٥. وضرب مثلين على ذلك محددين هما الغارة على قبية والغارة على قطاع غزة[٢١]. وعارض في المحاضرة نفسها سياسة بن جوريون التي تهدف إلى تحقيق السلام مع العرب عن طريق القوة «ورأى أن السلام يأتي عبر مصالح متبادلة بين الطرفين العربي واليهودي» وضرب أمثلة على ذلك: إمكانية إعطاء ممر للأردن إلى البحر المتوسط، وجعل حيفا ميناء حرا[٢٢]. وفي النهاية أدان كل سياسات بن جوريون في الفترة نفسها عندما أعلن أن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ لم يكن ضرورياً وكان يمكن تجنبه بممارسة سياسات أخرى[٢٣].

رغم أن شاريت لم يشر إلى هذه السياسات الأخرى إلا أن ستيفن جرين استناداً إلى تقرير الان دالاس مدير CIA الذي رفعه في ١٩٦١/٢/٨ إلى الرئيس كنيدي حول قضية لافون يروي أن اتصالات سرية جرت بين موسى شاريت والرئيس عبد الناصر استهدفت تحقيق «السلام» وجرى تشويه هذه الاتصالات وإنهائها.

لقد تم تشويه الاتصال الأول والوحيد بين مصر وإسرائيل في ظل دبلوماسية شاريت الهادئة المتزنة عندها أمر عبد الناصر بقطع الاتصالات مع الإسرائيليين بعد كشف أمر حلقة التخريب[٢٤] . كما يذهب جرين إلى أبعد من ذلك ويعتقد أن كشف حلقة التخريب تم عن عمد من بعض القيادات الصهيونية مستشهداً بأقوال أفري إيلاد رئيس الوحدة الذي اعتقد بأن الكشف تم عمداً:

إن رئيس الموساد (ايسر هرائيل) هو الذي تعمد كشف الحلقة بغية تسلم الموساد أمر العمليات العسكرية الخارجية وقد تم لها ذلك».

ومستشهداً بأقوال دافيد شتائيل (قائد منطقة القدس) إلى افري ايلاد: «بسببك يا افري ليس هناك سلام»[٢٥] . ورغم أننا لا نستبعد صدق رواية رئيس الوحدة التخريبية ونعتقد بصحة افتعال بن جوريون للأحداث تمهيداً لعدوان ١٩٥٦ بغية الإفلات من الأزمات الداخلية إلا أننا نتحفظ على ما ورد فيها فيما يخص الاتصالات مع الرئيس عبد الناصر إذ لم يقدم جرين نفسه أو دالاس في تقريره المذكور دليلاً واحداً على هذه الاتصالات كما لم يذكر أي طرف كان له دور فيها. كما أن الرئيس عبد الناصر نفسه أعلن أكثر من مرة عن رفضه لإجراء أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع العدو الصهيوني، وشكا دافيد بن جوريون من تعنت الرئيس عبد الناصر في هذا المجال ورفضه لأي اتصال مع الصهيونيين. ويؤكد ايلمور جاكسون في كتابه «مهمة وساطة في الشرق الأوسط» الذي قامت جريدة الرأي العام الكويتية بعرضه رفض الرئيس عبد الناصر لإجراء أي مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني وقبوله بالوساطة غير المباشرة، كما يؤكد إيلمور أيضاً إصرار بن جورين على العدوان دون علم موسى شاريت استناداً إلى حادث الاعتداء الصهيوني على مدينة خان يونس في ١٩٥٥/٩/١[٢٦] .

ونعتقد أن رواية دالاس في عام ١٩٦١ استهدفت قطع المفاوضات الأميركية التي بدأها آنذاك الرئيس الأميركي كنيدي مع الرئيس عبد الناصر بشأن القضية الفلسطينية كما استهدفت إضعاف مركز بن جوريون داخل الكيان الصهيوني والإتيان ببديل له يصلح لتنفيذ السياسات الأميركية الجديدة نحو إسرائيل التي بدأت بوادرها في عام ١٩٦٢ بتزويد إسرائيل

بصواريخ هوك الأميركية، وظهرت واضحة في عهد الرئيس الأميركي جونسون بعد اغتيال الرئيس كيندي.

العدوان الثلاثي :

أمام هذا الوضع الصهيوني المتردي وأمام إحساس المسؤولين الصهاينة بتغير ميزان القوى لصالح مصر اندفع دافيد بن جوريون بحثا عن مغامرة تخرج الكيان الصهيوني من مأزقه وتبعد خطر سقوط حزب المباي ودافيد بن جوريون نفسه. وقد وجد فرصته هذه عندما لعب دوره الطبيعي كأداة استعمارية وشارك كطرف متآمر مع فرنسا وبريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦.

انتهى العدوان الثلاثي على غير ما توقع المعتدون. وثبت للعالم أجمع أن الكيان الصهيوني أداة استعمارية توسعية تستخدم لضرب الطموحات الوطنية والحد من قدرات الأمة العربية على تحسين أوضاعها الاجتماعية.

إلا أن العدوان الثلاثي على مصر نجح في إلهاء التجمع اليهودي في فلسطين عن المشاكل الداخلية، وجعله ينغمس في الحرب ومشاكلها ونتائجها كما ساعد هذا العدوان على بروز شخصيات عسكرية وسياسية صهيونية من أمثال موسى دايان وأبا إيبان وحقق بن جوريون أهدافه الداخلية. واستطاع التخلص بهدوء من يسرائيل كستنر رمز تآمر المباي مع النازيين عندما قام أحد عناصر الاستخبارات باغتياله في ١٩٥٧/٣/٧ عشية الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة. ولم يبقَ غير لافون «المجروح» الذي يخشى عدم سكوته واحتمال توصله إلى ما يكشف دور بن جوريون التآمري ضده وضد السلام.

الصراع داخل حزب المباي :

شهدت الفترة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٦٠ صراعاً مكشوفاً بين قيادات حزب المباي والهستدروت بدأها موسى دايان عندما هاجم سياسات الهستدروت وطالب بالحد من صلاحياته التي تتعارض مع سياسة الدولة قاصداً بنحاس لافون سكرتير الهستدروت ومن يؤيده. رد عليه لافون بهجوم صارخ على صفحات جريدة دافار (الكلمة) الناطقة باسم الهستدروت في ١٩٥٩/١/٤ متهما إياه باللامسؤولية والتطلع إلى المناصب العليا[٢٧].

ولقيت مطالب دايان تأييداً من دافيد بن جوريون ومجموعة من الجيل الثالث لقيادات حزب المباي[٢٨] وبعض قيادات اتحاد كيبوتز ايشود[٢٩] التابع أصلاً للمباي.

ويمكن التمييز في هذه الفترة بين ثلاث شرائح قيادية في حزب المباي والهستدروت: الشريحة الأولى وتمثل الجيل الأول الذين قدموا إلى فلسطين في الفترة ما بين ١٩٠٤ - ١٩١٤ في موجة الهجرة الأولى (العليا) واعتبروا أنفسهم المؤسسين والرواد يمثلهم دافيد بن جوريون وليفي أشكول وكان تأثير هذه الشريحة معنوياً أكثر منه مادياً إذ أن معظم أفرادها كانوا قد انتهوا أما بسبب الوفاة أو بسبب اعتزال العمل في أواخر أيام حياتهم وأطلق عليهم آنذاك جيل (الفاتيكيم) القدامى.

الشريحة الثانية وتمثل الجيل الثاني من القيادات وكان معظم أعضائها في خريف عمرهم السياسي وتظهر أهميتها في توجيهها للعمل الصهيوني بالتعاون مع جيل الفاتيكيم واستشارته، ومثّل هذه الشريحة بنحاس لافون، بنحاس سابير، جولدا مائير وهم من المجموعات التي استوطنت فلسطين في العشرينات من القرن العشرين. وأطلق عليهم اسم (الجوش) (الكتلة).

الشريحة الثالثة وتمثل الشباب المتطلع لمركز القوة في «الهستدروت» ومناصب الدولة والدخول في عضوية الكنيست[٣٠] وهؤلاء كانوا في معظمهم من مواليد فلسطين (السابرا) وأعضاء في اتحادات الكيبوتز (المزارع الجماعية) وضباطاً في الجيش واستمدوا قوتهم من أدوارهم العسكرية والسياسية خلال حرب ١٩٤٨، ١٩٥٦ ومثلهم في تلك الفترة موسى دايان، شمعون بيريز، وأبا إيبان وأطلق عليهم اسم «هتسعيريم». وظهر الصراع واضحاً بين الشريحتين الثانية والثالثة بسبب تطلع الهتسعيريم واستعجالهم الصعود إلى المناصب والمشاركة في اتخاذ القرار لا في تنفيذه. وبدأت هذه الشريحة تفكر بحكم الظروف الاقتصادية والسياسية بطريقة تختلف عن الفاتيكيم والجوش ولم تعد المفاهيم الريادية في العمل الصهيوني التي ظهرت في العشرينات متلائمة مع أفكارهم وأخذوا يتطلعون إلى خلق واقع اجتماعي وسياسي جديدين. والغريب في الأمر أن دافيد بن جورين أيد هذه الشريحة في تطلعاتها وأفكارها على حساب الشريحة الثانية.[٣١]

قضية لافون من جديد :

في حدة الصراع الدائر بين هذه الشرائح عادت قضية لافون إلى الظهور عام ١٩٥٩ لتلعب دوراً حاسماً في الصراع، وذلك أثناء محاكمة أحد المسؤولين عن وحدة التخريب عسكريا في ١٩٥٩/٧/٢٩ بتهمة إفشاء أسرار الأمن وإدانته والحكم عليه بالحبس ١٢ سنة[٣٢] لكنه كشف أموراً كثيرة أثناء محاكمته[٣٣]. أوضح عن بعضها حاييم لاسكوف رئيس

الأركان بعد دايان عندما قدم مستخلصات من أقوال الضابط إلى بن جوريون وفيها اتهام ضابطين آخرين غير الضابط (جبلي) بالتورط في القضية. مما استدعى تشكيل لجنة عسكرية جديدة للتحقيق في الأمر لم يرضَ عنها لافون وطالب بتغيير رئيسها[٣٤]. كما طلب لافون رسميا ـ استناداً إلى أقوال الضابط السابقة ـ من دافيد بن جوريون إصدار بيان ينفي تهمة تورطه في قضية المتفجرات عام ١٩٥٤ ويخلي مسؤوليته من إصدار الأوامر بالتخريب ويرد إليه اعتباره السياسي[٣٥] وذلك استناداً إلى ما علم به لافون من أحد ضباط الأركان عن تزييف وثائق الجيش الصهيوني فيما يخص حوادث ١٩٥٤[٣٦]. ولكن بن جوريون رفض إصدار مثل هذا البيان بحجة أن تبرئة لافون تعني إدانة شخص آخر وهو أمر ليس من صلاحياته كرئيس للوزراء وإنما من صلاحيات التحقيق القضائي[٣٧] وهنا وقف بن جوريون مدافعاً بلا هوادة عن موشي دايان وعن مدير وزارة الدفاع شمعون بيريز اللذين دارت الشبهات حولهما منذ البداية بتدبير قضية المتفجرات في مصر.

بعد رفض بن جوريون قام لافون برفع القضية إلى لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الصهيوني (على غير رغبة من بن جوريون) التي كلفت لجنة وزارية عليا في التحقيق من جديد، كما نقل القضية إلى الرأي العام وبدأت جريدة دافار (الكلمة) الناطقة باسم الهستدروت نشر الكثير عن ملابسات القضية، كما بدأت مهاجمة لافون للمؤسسة العسكرية الصهيونية[٣٨].

وفي ديسمبر عام ١٩٦٠ قدمت اللجنة تقريرها الذي أخلى مسؤولية لافون من مسؤولية حوادث ١٩٥٤ وحمل جبلي مسؤولية إصدار الأمر بالتخريب[٣٩]. ممّا يعني نسفاً لكل ادعاءات دايان ودافيد بن جوريون وشمعون بيرس والضباط المتعاطفين معهم. إلّا أن اللجنة لم تشر إلى اسم المسؤول الذي أعطى الأمر إلى جبلي ببدء التخريب. ولم يتردد لافون في توجيه تهمة التآمر عليه إلى كل من دايان وبيرس. وفي هذه المرحلة قدم دافيد بن جوريون استقالته بحجة أن تبرئة لافون ليست من صلاحيات اللجنة الوزارية (رغم أنها ضمت وزير العدل) وأنه لن يشارك في وزارة قامت بمثل هذا العمل[٤٠] ممّا جعل ليفي أشكول الذي كان وزيراً للمالية يتدخل في الأمر مقترحاً حلاً لإنهاء الأزمة يتلخص في إزاحة لافون عن سكرتارية السهتدروت وعدول بن جوريون عن استقالته وقد تم ذلك فعلاً وطرح أمر طرد لافون على التصويت في اللجنة المركزية للهستدروت التي أيدته بـ ١٥٩ صوتاً مقابل ٩٦ صوتاً عارضت إزاحة لافون[٤١] وبدا حتى هذه اللحظة أن دافيد بن جوريون ومؤيديه حققوا ما خططوا له في عام ١٩٥٤. ونجوا من تهمة التآمر على كل من شاريت ولافون.

كتلة «من هايسود»:

شكلت الكتلة المؤيدة للافون مجموعة أسمت نفسها «من هـايسود»[٤٢] (من الأسـاس) وبدأت تطالب بالعودة إلى المفاهيم الريـادية الأولى في العمـل الصهيوني وظلت تـذكر بجـرح لافون وبالتالي تذكر بعدم نزاهة دافيد بن جوريون ومجموعته، ولم تعد قضية لافون قضية « من أعطى الأمر بالتخريب» ولكنها أصبحت قضية صراع عـلى السلطة وصراع مفاهيم وفلسفـات داخل حزب المابای نفسه.[٤٣]

وفي هذه المرحلة أمام صورة الكيان الصهيوني كـأداة استعماريـة بعد العـدوان الثلاثي، وأمام الانقسام الداخلي في الحزب يبدو أن بن جوريون وصل إلى مرحلة اليأس والخشية عـلى انهيار الكيان السياسي الذي ساهم مساهمة فعالـة في بنائـه وعبر عن يـأسته هـذا عندمـا كتب مئات الرسائل في عام ١٩٦٠ إلى رؤساء الـدول أبدى فيهـا شكوكـه حول إمكـانية استمـرار وجود الكيان الصهيوني في المستقبل.[٤٤]

لم يستمر بن جوريون طويـلاً في الحكم إذ قدم استقـالته فجـأة عام ١٩٦٣ من رئـاسة الوزارة مع بقائه عضواً في اللجنة المـركزيـة لحزب المـابای وكـانت قضية لافـون وذيولهـا سبباً رئيسياً في هذه الاستقالة[٤٥]. وكان واضحاً عند استقالة بن جوريـون أن حزب المـابای بـدأ يفقـد سيطرتـه وهيبته بـين أفراد التجمـع اليهودي فقـد نقصت أغلبيـة الحـزب من ٨٠٪ في الثلاثينات إلى ٥٥،٤٪ عام ١٩٦٠ في السهتدروت[٤٦]. وفي أول انتخـابات في عـام ١٩٦٥ بعد اعتزال بن جـوريون وتـركه منصب رئـاسة الـوزارة لأحد أبنـاء جيله ووزير مـاليته ليفي أشكول كان واضحاً أن المابای إذا لم يتحرك في اتجاه تحقيق الوحـدة الداخليـة أو الوحـدة مع أطراف عمالية أخرى فإنه يتحول إلى حزب من أحزاب الأقلية لصالح حزب حيروت المعارض الذي يقوده مناحم بيجن، وتولى ليفي أشكول نفسه القيام بهذا العمـل ولكن ذلك أوقعـه في خلاف مع بن جوريون وأعاد قضية لافون إلى السطح ثانية.

الخلاف بين أشكول وبن جوريون:

عمل ليفي أشكول عند تسلمه رئاسة الوزارة على محورين:

الأول: المحور الداخلي ويتلخص عمله في محاولة إعادة مجموعة «من هـايسود» المؤيـدة لبنحاس لافون إلى الحزب ومحاولة إيجاد صيغة اتحاديـة مع أحـزاب العمل الأخـرى وأشهرهـا «أحدوت هاعفودا» اتحاد العمل، التي كانت قد شكلت مجموعة معارضة لسياسة بن جوريون

في عام ١٩٤٢ باسم مجموعة «ب» داخل حزب المابای ثم انفصلت عنه ١٩٤٤ وكونت بعد عامين مع بعض الفئات الأخرى الحركة من أجل اتحاد العمل (عمال صهيون)، وفي عام ١٩٤٨ اتحدت مع الحارس الفني تحت اسم المابام لتعود وتنشق عنه في عام ١٩٥٤ تحت اسم أحدوت، هاعفودا. وكان أبرز شخصيات هذه المجموعة إيجال ألون واسرائيل جاليلي اللذين لعبا دوراً في الأحداث الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ وبعده.

ولكن بن جوريون عارض كلًا من العملين معارضة شديدة واستشاط غضباً عندما علم بمحاولة إرجاع مجموعة «من هايسود»[٤٧]. وأيده في هذه المعارضة مجموعة الشباب من قيادات حزب المابای من أمثال دايان وبيريس، ولكن أشكول استمر في محاولاته من أجل الوحدة ونجح في تحقيقها. وعندما عرضت نتائج أعمال أشكول على اللجنة المركزية لحزب المابای كانت نتيجة التصويت عليها صفعة لدافيد بن جوريون وسياساته فقد أيد أشكول ١٨٢ عضواً وعارضه ثمانية فقط وامتنع عن التصويت خمسة أعضاء[٤٨] ممّا جعل بن جوريون يستقبل من اللجنة المركزية لحزب المابای ويثير فجأة مطالبته بإعادة التحقيق في قضية لافون على ضوء معلومات مستجدة حسبما ادعى[٤٩]. ولكن أشكول رفض طلب بن جوريون وعرض الأمر على اللجنة المركزية لحزب المابای التي أيدت موقف أشكول بأغلبية ١٢٤ صوتاً مقابل ٦١ صوتاً أيدت مطلب دافيد بن جوريون[٥٠]. كما قررت الوزارة عدم تشكيل لجنة للتحقيق من جديد انسجاماً مع موقف ليفي أشكول. واستطاع ليفي أشكول أن يعزز من موقفه الرافض لسياسات بن جوريون عندما أيدّ المؤتمر العاشر لحزب المابای في أوائل عام ١٩٦٥ سياسات أشكول بأغلبية ٦٠٪ على حساب بن جوريون الذي أيده ٤٠٪ من أعضاء المؤتمر[٥١]. وهنا فقد بن جوريون أعصابه وبدأ مهاجمة صديقه ليفي أشكول علناً متهماً إيّاه بأنه غير مناسب لقيادة الدولة، وهاجم حزب المابای نفسه وأعلن أن الحزب لم يعد صالحاً لقيادة المشروع الصهيوني[٥٢]. ونجح في تشكيل حزب جديد في عام ١٩٦٥ باسم رافي « قائمة عمال اسرائيل » من بين أعضاء حزب المابای مطالباً بإجراء تغييرات في سياسات الهستدروت وقياداته. ونعتقد أن العلاقات الصهيونية الأميركية في هذا العام قد وصلت إلى مرحلة النضج وبدأ التآمر الأميركي الصهيوني والتخطيط من أجل العدوان على الأمة العربية الذي ظهر في عام ١٩٦٧. كما نعتقد أن هذا العام شهد بداية التحول الصهيوني في سياساته بعيدا عن أوروبا وأصبح الكيان الصهيوني يعيش العلاقات المعروفة مع الولايات المتحدة الأميركية.

كانت أول انتخابات للكنيست بعد تأسيس الحزب الجديد اختباراً حقيقياً لموقف بن

جوريون ظهرت فيها خيبة أمله عندما حصل حزبه على عشرة مقاعدة من بين ١٢٠ مقعداً[٥٣]، وحقق تجمع العمال الجديد بقيادة أشكول الأغلبية التي تؤهله لتشكيل الوزارة. ولكن ذلك لم يكن الخلاف الوحيد بين أشكول وبن جوريون إذ كان خلافهما الأساسي حول المحور الثاني من عمل أشكول.

الثاني: المحور الخارجي: رافق صعود ليفي أشكول إلى رئاسة الوزارة بداية الإعلان عن تطبيق قوانين الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، ممثلة في ازدياد قوة القطاع العام في الاقتصاد على حساب الاستثمارات الفردية، وبدأ من خلال القوانين أن تطبيقها سينتج عنه تحول اجتماعي جذري في مصر. ويبدو في هذه الفترة عدم رضى الولايات المتحدة الأميركية عن سياسات عبد الناصر. وقد اعترف مايلز كوبلاند في كتابه لعبة الأمم أن مصر رغم ذلك حاولت في عام ١٩٦٥ بناء علاقات اقتصادية جديدة قائمة على أساس منح التسهيلات المصرفية وضماناتها وتشجيع شركات النفط الأميركية على التنقيب في مصر. ومحاولة الحصول على مساعدات اقتصادية بعيدة عن التأثير السياسي إلّا أن هذه المحاولات فشلت أمام تلهف الرأسمالية الأميركية إلى تغيير البنى الاجتماعية الجديدة في مصر وقلب النظام الاقتصادي فيها، وطالبت بتحديد عدد الجيش المصري، وإلغاء سياسة تأميم الشركات[٥٤]... وهي أمور كانت تعني في النهاية إسقاط النظام في مصر جماهيرياً وعربياً.

التوجه العلني نحو الولايات المتحدة:

في هذه الفترة توجه ليفي اشكول إلى الولايات المتحدة الأميركية وتبنى سياسة الاعتماد الكلي عليها سواء فيما يخص المساعدات العسكرية أو الاقتصادية[٥٥] للكيان الصهيوني، خاصة وان الكيان الصهيوني كان يرقب ازدياد القوة العسكرية العربية بحذر شديد ويعتبرها دائماً موجهة ضده وعمل على ازدياد قوته العسكرية وتحسينها.

ويبدو أن ليفي اشكول في هذه المرحلة استجاب لتآمر الرئيس جونسون الأميركي بضرورة التخلص من نظام عبد الناصر الذي لم يذعن لمطالب الرأسمالية الأميركية وبدأ يعاني من بعض المشاكل الاقتصادية في الداخل زاد من حدتها وجود القوات المصرية في اليمن. وبدأ اشكول يلعب الدور الذي لعبه دافيد بن جوريون في عام ١٩٥٦ ولكن مع اختلاف السيد والموجه فيهما.

ورغم أن دافيد بن جوريون في تلك الفترة عارض سياسات اشكول معارضة عنيفة إلّا أن موقفه هذا انتهى كما انتهى موقف الأحزاب الأخرى المعارضة لأشكول وشاركت الأحزاب الصهيونية جميعها في الوزارة الائتلافية التي شكلت عشية العدوان على الأقطار العربية بدءاً بمصر في يونية ١٩٦٧ وأصبح موسى دايان من حزب رافي الذي شكله بن جوريون وزير دفاع في الحكومة الجديدة كما أصبح مناحيم بيجن وزيراً بلا وزارة.

النهاية:

بعد العدوان الصهيوني على الأراضي العربية في عام ١٩٦٧ اعلن حزب رافي انضمامه في عام ١٩٦٨ إلى تجمع العمال الذي يقوده اشكول ما عدا دافيد بن جوريون. وبذلك انتهى حزب الماباي الذي شارك بن جوريون نفسه في تأسيسه عام ١٩٣٠ مشاركة فعالة. وتميز موقف بن جوريون بعد عدوان ١٩٦٧ باستمراره في النقد لسياسة اشكول التي رأى فيها خطراً على استمرار الكيان الصهيوني ودعا إلى ضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ما عدا القدس والمرتفعات السورية[٥٦]. ولكن سياساته هذه لم تلق دعماً من التجمع الصهيوني الذي استمرأ سياسة العدوان وذلك عندما لم يتمكن بن جوريون ومؤيدوه من الحصول على اكثر من أربعة مقاعد في الكنيست من بين ١٢٠ مقعداً في انتخابات عام ١٩٦٩[٥٧]. وقد عبرت النتيجة عن نهاية قاتلة وصلها بن جوريون، وعن عدوانية صارخة نحو الأمة العربية ورأى فيها بن جوريون تصويتاً مباشراً على سياسته مما يتطلب اعتزاله. وفعلاً اعتزل الحياة العامة وامضى أيامه الأخيرة حتى وفاته في عام ١٩٧٣ في كيبوتز سدى بوكر وحيداً. وكانت آخر الأخبار التي سمعها قبل وفاته هي هزيمة جيشه الصهيوني على يد قوات الشعب العربي في مصر. وكانت هذه الأخبار بداية لهزيمة التجمع العمالي الصهيوني التي تحققت في انتخابات عام ١٩٧٧ بتولي مناجم بيجن المعارض الأقوى للماباي رئاسة الوزارة. واسدلت الستارة على قضية أمنية لم تكف عن طرح نفسها على مدى عقد من السنوات في الحياة السياسية الصهيونية. ولم يستعد التجمع العمالي الصهيوني قوته إلّا في انتخابات عام ١٩٨٤ عندما نجح شمعون بيريز في تشكيل الوزارة الصهيونية.

الأشخاص الذين لعبوا دوراً أو أدواراً في قضية لافون

دافيد بن جوريون : رئيس وزراء الكيان الصهيوني ووزير دفاعه من ١٩٤٨/٥/١٥ وحتى ديسمبر ١٩٥٣، ومن فبراير ١٩٥٥ حتى يونية ١٩٦٣، سكرتير لحزب الماباي الحاكم. ومن أفراد العلية الثانية الذين شكلوا الجيل الأول من قيادات حزب الماباي ولعب دوراً بارزاً في تاريخ الكيان الصهيوني حتى عام ١٩٦٤.

ليفي اشكول : رئيس وزراء الكيان الصهيوني منذ ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٩ وزير مالية سابق. من حزب الماباي ومن الجيل الأول لقياداته. وفي عهده ظهرت التبعية الصهيونية علناً للولايات المتحدة الأميركية.

موسى شاريت : وزير خارجية الكيان الصهيوني من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٣، رئيس وزراء من ديسمبر ١٩٥٣ حتى فبراير ١٩٥٥، ثم وزير الخارجية حتى يونية ١٩٥٦.
من حزب الماباي ومن الجيل الثاني لقياداته، وصاحب استراتيجية صهيونية تختلف عن استراتيجية دافيد بن جوريون.

بنحاس لافون : (الذي سميت القضية باسمه) سكرتير الهستدروت (اتحاد عمال اسرائيل). وزير زراعة، وزير دفاع في وزارة شاريت (ديسمبر ٥٣ ـ فبراير ١٩٥٥) من حزب الماباي ومن الجيل الثاني لقياداته.

موسى دايان : رئيس اركان جيش العدو في الفترة التي كان فيها لافون وزيراً للدفاع وحتى عام ١٩٥٨، وزير زراعة، دفاع، خارجية. من حزب الماباي ومن الجيل الثالث لقياداته ومن مواليد فلسطين ١٩١٥ أحد المقربين إلى دافيد بن جوريون، اشتهر بعلاقاته مع المخابرات البريطانية في فترة الحرب العالمية الثانية.

شمعون بيريز : مدير وزارة الدفاع، أحد المقربين إلى دافيد بن جوريون. من حزب الماباي ومن الجيل الثالث لقياداته وسكرتير حزب العمل وريث الماباي ورئيس الوزراء الحالي للكيان الصهيوني.

مصادر البحث وهوامشه

(١) Dayan, Moshes, Story of my life, Weiden feld and Nicolson, 1979, P. 187

(٢) Eban, Abba, An auto biography, Futur book. London, 1978. P. 290

(٣) Opcit, P. 290.

(٤) Opcit, P. 183.

(٥) Ben Gurion. Israel a personel history, New English Library, P. 428, 1972.

(٦) Dayan, Moshe, Opcit, P. 187.

(٧) Ben Gurion, Opcit, P. 427.
وقد ثبت فيما بعد أن المعلومات التي أوردها التقرير ليست صحيحة وقصد بها التزوير ضد لاقون.

(٨) Comay, J. Who is who in the Jewish history, Weiden feld and P. 253. Nicolson.

(٩) Green, Stephen, Taking Sides, W. Marrow and comp., N.Y., 1984, P. 109.

(١٠) في اكتوبر عام ١٩٤٨ وتحت ضغط الغارات الصهيونية الجوية على مدينة المجدل والقرى المجاورة لها اضطر الأهالي إلى النزوح اتقاء لشر هذه الغارات وبقي في المجدل حوالي ٢٧٠٠ مواطن عربي حسب ادعاء ديان إلا أن السلطات الصهيونية عزّ عليها ذلك وقامت بتضييق الخناق عليهم وحرمتهم من أي فرصة للعمل وقطعت عنهم موارد الحياة وأخيراً أجبرتهم على النزوح إلى قطاع غزة ولم تقبل بعد أن هدأت المعارك لا بعودتهم ولا عودة غيرهم من العرب.

(١١) Dayan, Opcit, P. 186 - 187.

(١٢) Dayan, Opcit, P. 187.

(١٣) Ben Gurion, Opcit, P. 429.

(١٤) Green, Stephen, opcit, P. 109.

(١٥) Eban, Abba, Opcit, P. 172 - 174.

(١٦) Dayan, Opcit, P. 186.

(١٧) Ben Gurion, Opcit, P. 403.

(١٨) Dayan, Opcit, P. 186.

(١٩) Ben Gurion, Opcit, P. 428.

(٢٠) Ben Hecht, Perfidy, Julian Mersner, Inc.N.Y. 3rd Printing 1961, P. 199.

(٢١) Brecher, Michael, The foreign Policy System of Israel, Oxford P. 267, 1972.

(٢٢) Brecher, Michael, Opcit, P. 269.

(٢٣) Brecher, Michael, Opcit, P. 261.

(٢٤) Green, Stephen, opcit, p. 113.

(٢٥) Ibid, P. 113.

(٢٦) الرأي العام الكويتية، عدد ٧٥٦٤، ٨٤/١٢/٩، ص ١٧.

(٢٧) Medding, Mapai in Israel, Compbridge University Press, 1970. p. 253.

(٢٨) Medding, Opcit, P. 258.

(٢٩) Medding, Opcit, P. 259.

(٣٠) Medding, Opcit, P. 260.

(٣١) Medding, Opcit, P. 255.

(٣٢) Ben Gurion, Opcit, P. 605.

(٣٣) Iban, Abba, Opcit, P. 291.

(٣٤) Ben Gurion, Opcit, P. 606.

(٣٥) Medding, Opcit, 261.
(٣٦) Ben Gurion, Opcit, P. 605.
(٣٧) Ben Gurion, Opcit, P. 606.
(٣٨) Dayan, Opcit, P. 286.
(٣٩) Dayan, Opcit, P. 257.
(٤٠) Medding, Opcit, P. 261.
(٤١) Medding, Opcit, P. 264.
(٤٢) Medding, Opcit, P. 263.
(٤٣) Comay, J, Opcit, P. 253.
(٤٤) Eban, Abba, Opcit, P. 293.
(٤٥) Comay, J. Opcit, P. 90.
(٤٦) Medding, Opcit, P. 267.
(٤٧) Medding, Opcit, P 270.
(٤٨) Medding, Opcit, P. 271.
(٤٩) Medding, Opcit, P. 272.
(٥٠) Medding, Opcit, P. 272.
(٥١) Medding, Opcit, P. 274.
(٥٢) Medding, Opcit, P. 275.
(٥٣) Comay, J. Opcit, P. 90.
(٥٤) Compeland, Miles, The game of Nations, Weiden feld and Niclson, 1969, P. 228. 229.
(٥٥) Brecher, Michael, Opcit, P. 296.
(٥٦) Brecher, Michael, Opcit, P. 285.
(٥٧) Comay. J, Opcit, P. 90.

Lavon Affair

Abdul Rahim Houssein

Pinhas Lavon born 1904, arrived in Palestine 1929, became a leading figure in the Zionist Party: MaPai and the Histadraut.

After 1948 he became a member of the Kenesset in "Israel" and Minister of Agriculture. In the period 1953-1955 he became Minister of Defence, during which he was the centre of the greatest internal political dispute Israel has known.

In 1954 an Israeli secret service operation came to grief and the group involved was arrested in Egypt and accused of demolishing British and American properties in addition to putting explosives in the public places in Cairo and Alexandria.

Most of the group members were sentenced to long terms of imprisoment and two were sentenced to death.

Lavon asserted that he did not give any order to the group and the "operation" had been ordered without his knowledge.

As a result of an investigation committee, Lavon was obliged to resign feeling that he was disgraced.

In 1960 new information and evidence came to light and Lavon was exonerated by a ministerial committee, but Ben Gurion (the premier) refused this exoneration and insisted on a judicial enquiry.

At this stage there was a confrontation between different groups in the ruling party, MaPai, and this extended to the army: some pro-Lavon, the others pro-Ben Gurion but the majority was neutral led by Levi Ashkol.

Ben Gurion left the MaPai Party which he founded in 1930, and formed in 1965 a new one named Rafi. Lavon at the same time led a group named "from the foundation".

Anyhow the affair still has its little effect but it reflects the Israeli view towards the Arabs: practising terrorism and the destruction of foreign relations in advance of announced aggression.